السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

بعد نشر الجيش الشعبي لحشود عسكرية

تعزيزات أمنية على الشريط الحدودي مع دولة الجنوب

عقدت لجنة أمن ولاية جنوب كردفان برئاسة نائب الوالي أحمد خميس اجتماعاً بابوجبيهة لوضع الترتيبات اللازمة لحماية الحدود مع دولة الجنوب فيما شهدت المحليات الواقعة على الشريط الحدودي مع دولة الجنوب تعزيزات مكثفة لضبط الحدود بعد نشر الجيش الشعبي لحشود عسكرية عليها. وقال معتمد ابوجبيهة العقيد شرطة الفاضل محمد ونيس لـ«اس ام سي» إن هناك خروقات في الحدود خاصة في مناطق الحمرة وكلجي وابو نوارة من مليشيات جنوبية بهدف خلق توترات بتلك المناطق وتنفيذ بعض الاختطافات ومهاجمة الرعاة وسرق مواشيهم بجانب وضع غرامات على المواطنين، موضحاً أن هذه القوات تأتي إلى الشريط الحدودي من ولاية أعالي النيل بدولة الجنوب.

وابان ونيس أن حدود المحلية مع دولة الجنوب تبلغ «270» كيلو متراً الأمر الذي يحتاج إلى تعزيزات إضافية من قبل الولاية والمركز، مضيفاً أن لجنة أمن الولاية ستقوم بمعالجة كافة الخروقات التي يتضرر منها المواطنين على الشريط الحدودي. من جانبه أكد معتمد محلية كيلك العميد بكري صالح الشريف أن السلطات دفعت بتعزيزات إضافية إلى المناطق الحدودية وخاصة مناطق البترول بهجليج بالإضافة إلى مناطق اللالوبة وخرصان وام جلحة والجوفانة. وقال إن حكومة دولة الجنوب ظلت تقدم الدعم العسكري واللوجستي باستمرار لزعزعة الاستقرار بالمناطق الحدودية بولاية جنوب كردفان، مؤكداً أن محليته على أهبة الاستعداد للزود عن أرض الوطن. من جهة أخرى طالب المؤتمر الوطني المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة تجاه دولة الجنوب حال قيامها بأي خطوة عدوانية ضد السودان، ونبه لأهمية التحقق من الحشود العسكرية للجيش الشعبي في الحدود مع السودان لمعرفة مبررات ذلك.

وجدد الوطني التزامه التام بالاتفاقيات الموقعة بين الخرطوم وجوبا والعمل لحل القضايا العالقة داخل البيت الافريقي بموجهات الرعاية الافريقية والدولية. داعياً في الوقت ذاته القوات المسلحة للتأهب والاستعداد «واخذ الحيطة والحذر لمنازلة اي عدوان خارجي من أجل حماية البلاد.

أحمد هارون

أفراد من الجيش السوداني على الشريط الحدودي

الغرفة التجارية: الأدوية المستوردة تراجعت إلى الثلث بسبب الدولار

كشفت غرفة مستوردي الأدوية ومستحضرات التجميل باتحاد الغرف التجارية عن تراجع كبير في كميات الأدوية المستوردة بواسطة القطاع الخاص إلى الثلث نتيجة لقلة النقد الأجنبي والاعتماد على تغطية العجز من السوق الموازي . ارجع الناطق الرسمي باسم الغرفة د. ياسر حامد

سليمان أسباب ارتفاع أسعار الدواء إلى شح العملات الأجنبية وقال «للوطن» إن بنك السودان لا يوفر لهم كل المبالغ المطلوبة للاستيراد الذي تصل تكلفته إلى 300 مليون دولار ويعادل 80 في المئة من احتياجات البلاد. وابان إن الشركات تضطر نتيجة هذه الأوضاع للجوء للسوق الموازي لسد حاجتها من النقد الأجنبي لافتاً إلى ان استمرارهم في الاستيراد رغم المصاعب المذكورة منع حدوث شح في الأدوية بالتزامن مع ارتفاع الأسعار.

وأكد أن سعر شراء الدواء وبيعة للصيدليات يتم بسعر بنك السودان المعلن 5.7 وقال إن البنوك التجارية تلزمهم بفتح حسابات بالسعر الموازي لبنك السودان الذي يوفر العملة الحرة فقط للإمدادات الطبية والدواء الدائر بولاية الخرطوم وقال قللنا في سجال مع بنك السودان لتثبيت سعر الدولار ومعاملتنا بالسعر الرسمي ومساواة الأدوية بالسلع الإستراتيجية كالقمح والبترول.

من جانبه وصف الأمين العام لغرفة مستوردي الأدوية ومستحضرات التجميل بالغرفة التجارية د. محي الدين الربيح الحديث عن ان سعر الدواء ارتفع أكثر من الزيادة في سعر الدولار نفسه بالكلام غير الصحيح وقال« نحن صيادلة مسجلين مؤدين قسم غليظ نعطي الأولية للمواطن السوداني» وأضاف ان أسعار الدواء ليست بايدينا هي عند جهة رقابية تسعّر الدواء.

الخرطوم تنفي وجود أزمة خبز

اكد اجتماع موسع عقده والي الخرطوم عبد الرحمن الخضر يوم الأربعاء الماضي توفر دقيق الخبز واستقرار أسعار الخبز، بينما قرر مجلس وزراء الولاية في اجتماعه منح الأشخاص ذوي الإعاقة تمييزاً إيجابياً.

ونقل الوالي للاجتماع الموسع الذي شارك فيه اتحاد المخابز وشركة الأمن الغذائي التابعة للقوات المسلحة ووزير الزراعة بالولاية أزهري خلف الله ورئيس لجنة تحسين الخبز بالولاية عبد الله أحمد حمد، ترتيبات بنك السودان لتأمين وتوفير القمح والدقيق.

وأكد الاجتماع أن ما راج عن أزمة في دقيق الخبز لم يكن له أساس من الصحة بل كانت هناك بعض الترتيبات وقد اكتملت الآن وعاود الدقيق انسيابه للمخابز كالمعتاد.

وقال الوالي إن الاجتماع يأتي في إطار الإعداد لعمل مشترك لتجويد وتحسين إنتاج الخبز.

إلى ذلك قرر مجلس وزراء حكومة ولاية الخرطوم في اجتماعه برئاسة الوالي منح الأشخاص ذوي الإعاقة تمييزاً إيجابياً في كافة المشاريع والبرامج والخطط التي تنفذها وزارات ومحليات الولاية ومراعاة طبيعة ظروفهم بتوفيق الأوضاع الخاصة بالطرق والمباني وتخصيص مسارات خاصة بهم.

كما قرر المجلس إنشاء مركز متكامل لخدمة المعاقين لتقديم خدمات التعليم والعلاج والتأهيل والتدريب ورفده بأحدث الأجهزة والمعدات.

وكان المجلس قد أجاز توصيات مؤتمر الإعاقة الثاني وأكد التزام الولاية بكل وحداتها بتنفيذ كافة التوصيات.

قوى الإجماع تدفع بمذكرات ضد الاعتداء على الأحزاب

رفع تحالف قوى الإجماع الوطني بمذكرات احتجاجية لمسجل الأحزاب ومفوضية حقوق الإنسان. وقال رئيس هيئة قوى الإجماع فاروق أبو عيسى: إن المذكرات احتوت على احتجاجات على ما قامت به الحكومة من تضييق على الأحزاب وانتهاك حقوقها في التعبير وذلك بالاعتقال و المراقبة اللصيقة من قبل قوات الأمن وإيقاف الصحف مثل «الميدان» وصحيفة « رأي الشعب»، وطالب بأن يقوم مسجل الأحزاب ومفوضية حقوق الإنسان كل منهما بدوره المحدد في القانون. وأضاف : إن الأحزاب لا تجد حقها بموجب قانون الأمن وأنه يمنعها من قيام الليالي السياسية ويعتقل قادتها عندما يذهبون إلى الأقاليم لإقامة ندوات داخل دور الأحزاب. وكشف عن أن التحالف بصدد إصدار مذكرة موحدة يدفع بها رؤساء أحزاب الشعبي و الشيوعي و الأمة والبعث لمجلس الأحزاب بعد أن يضيف أو يحذف فيها كل حزب ما يريد ثم يعقد رؤساء الأحزاب مؤتمراً صحافياً اليوم الأحد لتنوير الرأي العام حول الاعتداء على أحزابهم من مسجل الأحزاب وقوات الأمن. وقال أبو عيسى: إن مؤتمرات الأحزاب وجماهيرها هي التي تقرر ذهابها من عدمه وليس جهاز الأمن أو مسجل الأحزاب.

فاروق أبو عيسى

الهيئة النقابية لعمال التلفزيون تعلن إضراباً عاماً الثلاثاء المقبل

أعلنت الهيئة النقابية للعاملين بالتلفزيون عن تنفيذ إضراب عام عن العمل يوم الثلاثاء المقبل، فيما أكد وزير الإعلام د. أحمد بلال عثمان، التزام الدولة بحقوق العاملين في التلفزيون، وأبان أنه ستتم جدولتها، وقال إن المسألة هي مسألة زمن. وأوضح بلال في لقاء جمعه مع العاملين بالتلفزيون، إن أسباب تأخر حقوق العاملين طيلة الأشهر الثمانية الماضية هي الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وأشار إلى ان ظروف خفض الإنفاق ألغت ما يسمى الحوافز، وتابع قائلاً: «هناك تدابير بأن تكون هذه اللائحة «الحقوق المتنازع عليها» في شكل حقوق أخرى وبدلات أساسية، وقد تكون أكبر من اللائحة ويمكن أن تكون أساسية في الفصل الأول»، وقال إن الخلافات الحالية يجب أن تكون في إطار الأسرة الواحدة، وزاد: «ما أعلن عن قيام إضراب يوم الثلاثاء المقبل أمر غير صحيح»، وقطع بلال بأن التلفزيون خلال السنتين المقبلتين سيكون أجمل من «ماسبيرو». ومن جانبه أكد مصدق حسن رئيس نقابة العاملين بالتلفزيون، أنه لن يتوانى في المطالبة بحقوق العاملين، مؤكداً قيام الإضراب يوم الثلاثاء المقبل.

جامعة الخرطوم تؤكد مواصلة الدراسة وتعويض المتضررين بالداخليات

التقى عمداء كليات علوم الجغرافيا والبيئة، والآداب، والقانون بجامعة الخرطوم يوم الخميس الماضي، بطلاب هذه الكليات، حيث أكدوا لهم حرص إدارة الجامعة على استقرار العام الأكاديمي والالتزام بدعم الطلاب المتضررين من حرق الداخليات الأسبوع الماضي.

وفي حديثه أكد الدكتور عبد الملك النعيم مدير الإعلام بجامعة الخرطوم : أن عمداء الكليات قاموا بتفقد الداخليات المتضررة، كما التقوا بإدارة صندوق دعم الطلاب ووقفوا على إجراءات تسليم الغرف البديلة التي سيتم إسكان الطلاب المتضررين فيها، ودعا العمداء إدارة الصندوق إلى مواصلة عمليات إعادة تأهيل الداخليات التي تم حرقها وضمان تسكين جميع الطلاب وفي الوقت نفسه جددوا الالتزام بتعويض الطلاب من قبل إدارة الجامعة والكليات المعنية. ومن جانبهم أكد عدد من الطلاب خلال لقاءهم مع عمداء الكليات رغبتهم في انتظام الدراسة وشددوا العزم على مواصلة العام الأكاديمي دون أي اضطرابات مؤكدين أن الذين حاولوا اليوم منع الطلاب من ممارسة الدراسة هم قلة لا يمثلونهم.

إلى ذلك ناشدت إدارة جامعة الخرطوم الطلاب إلى الالتزام بحرية التعبير واحترام بعضهم البعض وعدم منع الراغبين في مواصلة الدراسة عنوة.

سكرتير المريخ : لا نمانع في انتقال العجب للهلال

قال عصام الحاج سكرتير نادي المريخ إن اتفاقية الجنتلمان بين ناديي القمة المريخ والهلال ما زالت قائمة ولا تراجع عنها على الإطلاق وقال إنهم يسعون للاستفادة من قدرات الجماهير في الفترة المقبلة باعتبار أن الجمهور هو الاستثمار الحقيقي والداعم الأول للمريخ في الفترة المقبلة، وأشار في حديثه لقناة النيلين الفضائية أن المريخ سيقدم مستوى مميزاً في الفترة المقبلة بعد أن تم حل كل مشاكله وانطلق بقوة في الإعداد للموسم الجديد بمعسكر مروى الناجح، مؤكداً أنهم لا يمانعون في انتقال قائد الفريق الحالي فيصل العجب إلى الهلال وله مطلق السراح إن كانت رغبته هي ارتداء الشعار الأزرق

خلافات حادّة في أول اجتماع لشورى الحركة الإسلامية بالنيل الأزرق

تفجرت الخلافات داخل مجلس شورى الحركة الإسلامية بولاية النيل الأزرق بسبب المكتب التنفيذي للحركة الذي قدمه أمين عام الحركة بالولاية محمد حسن قدرماري للمجلس لإجازته. وشهد الاجتماع الأول للمجلس الذي انعقد بمدينة الدمازين انسحاب مجموعة أطلقت على نفسها أبناء البلد، من الاجتماع احتجاجاً على قائمة أعضاء المكتب التنفيذي والتي قدمها الأمين العام للحركة. وقالت المجموعة حسب مصادر «آخر لحظة» إن القائمة تم إعدادها وطبخها بالخارج، مشيرين إلى انها يطغو عليها طابع الجهوية والعنصرية، وأكدت المصادر أن فرص المشاركة في المكتب التنفيذي لم تتم بالتساوي بين محليات الولاية حيث نالت محلية الدمازين «8» أمانات من بين الـ«17» أمانة، وأوضحت المصادر أنه بالرغم من هذه الخلافات وانسحاب عدد من الأعضاء من الاجتماع تمت إجازة المكتب التنفيذي للحركة بالولاية. وأبانت المصادر أن الوالي المكلف اللواء الهادي بشرى في خطاب اجتماع المجلس، وصف المكتب التنفيذي الجديد للحركة بالمترهل.

تحالف الجزيرة : «من خرب المشروع لا يعمره»

قال تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل أن من خرب المشروع لا يمكن أن يكون سبباً في تعميره في إشارة لتصريحات النائب الأول وتوقع التحالف أن تذهب هذه التصريحات مثل ما ذهبت تصريحات الرئيس .وقال الناطق الرسمي باسم التحالف عبد السلام محمد صالح إن الدولة إذا أرادت أن تعمر مشروع الجزيرة عليها أولاً أن تحل اتحاد المزارعين الحكومي الذي يخدم أغراضها وتلغى قانون 2005 الذي دمر المشروع ويرجعون لمذكرات التحالف ومطالب المزارعين وارجاع السكة حديد و المحالج و الهندسة الزراعية وقطع باستحالة الحل بدون ذلك. وفي سياق متصل بشأن لجنة من البرلمان لتقصي الأمر في بيع أراضي بالمشروع قال نريد أولاً أن نعرف أين هذه الأراضي .و أضاف انه إذا لم تواجه الحكومة مشكلة الملك الحر لكانت قد باعت المشروع بأهله، ودعا إلى تكوين حكومة قومية في ظل مناخ حر وديمقراطي وفتح الباب للرأي الآخر حتى يقول المزارعون كلمتهم ، وقال إن هذا لن يحدث إلا بذهاب نظام المؤتمر الوطني و الذي دمر المشروع وشرد أهله لمصلحة فئات الرأسمالية الطفيلية التي تتبع لحكومة الإنقاذ.

الانهيار يهدد الصحافة السودانية

أبدى ناشرون وملاك صحف ومطابع سودانية قلقهم من زيادة الرسوم والضرائب التي ظلت تفرضها الدولة، وحذروا من خطرها على كافة المطبوعات الورقية، إلى جانب ما أسموها «الهجمة الأمنية» عليها أحياناً. ومع توالي مصادرة الصحف حيناً وحجب الإعلان عن بعضها حيناً آخر، لم يجد وزير الإعلام أحمد بلال عثمان في ندوة حول مشكلات الصحافة الأحد الماضي، غير الوعد بالعمل على إيجاد حلول تمنع مصادرة الصحف مستقبلاً.

واعترف الوزير بأن مصادرة الصحف ستزيد من خسائرها المادية، رغم اعتقاده بأن الصحافة السودانية تمثل الجانب التقويمي والرقابي على الدولة، «وأن التحدي الذي يواجهها هو القائمة الطويلة للرسوم والضرائب والجمارك.

ولم تقف مطالبة الناشرين وملاك الصحف عند حدود وقف المصادرة الأمنية أو المساواة في الإعلان أو حتى خفض الرسوم والضرائب التي اعتبروها مهدداً رئيسياً لاستمرارهم، لكنهم يرون أن تضييق الحريات الصحفية من شأنه أن يتسبب في تدهور صناعة الصحف بالبلاد.

ويرى محمد وداعة –وهو أحد ملاك المطابع الصحفية– أن ارتفاع قيمة الورق ساهم في زيادة تكلفة طباعة الصحف بنسبة 80في المائة. وقال إن إهمال قطاع الطباعة وعدم اهتمام الدولة به يشكل صورة قاتمة لواقع صناعة الصحافة. ويعتقد وداعة بأن استمرار الوضع الحالي سيدفع بكثير من المطابع الصحفية إلى غلق أبوابها «لعدم التوازن بين تكلفة الطباعة وسعر البيع، مطالباً بضرورة توزيع الإعلانات الحكومية بعدالة بين الصحف «ودون محاباة لصحف موالية للنظام».

وفي ذات المنحى يقر رئيس المجلس القومي للصحافة والمطبوعات علي شمو بأن مساعدات الحكومة للصحافة بدأت تتآكل، وقال إن العلاقة بينهما أصبحت تجارية عبر فرض رسوم وضرائب وجمارك على المؤسسات الصحفية لطباعة صحفها.

أما الناشر الصحفي محمد أحمد كرار فيرى أن الصحافة «تعاني رعباً أسسته الحكومة بإطلاق يد الأمن تجاه الصحافة والصحفيين في بعض الأحيان»، مستهجناً استمرار حالة الخوف «بعد مرور أكثر من ربع قرن على سيطرة الإنقاذ على مقاليد السلطة».

وقال إن شروط إصدار الصحف والقنوات الفضائية تواجه بعدد من العقبات والحواجز، إلى جانب ما تعانيه كافة المطبوعات من «رقابة قبلية وبعدية». وأضاف أن الرقابة الأمنية خلقت نوعاً من الرقابة الذاتية، رغم ما يقال عن انتقال السودان إلى «مرحلة الديمقراطية والتعددية الحزبية».

وحمل كرار في حديثه للجزيرة ذات المعارضة مسؤولية تدني صناعة الصحافة «بسبب ضعفها في انتزاع حقوق الممارسة السليمة للديمقراطية»، مشيراً إلى أن ضعف الإعلام عموماً «جزء من الحالة السياسية السودانية وانهيار السودان اقتصادياً».

ولفت إلى أن أزمة الصحافة السودانية «تكمن في الصحفيين أنفسهم من الذين غلبت عليهم تجربة الإنقاذ التي تنبني على الطموحات الاقتصادية وتكوين الثروات»، ويرى أن المؤسسات الصحفية السودانية «ما زالت تعاني عقدة الرجل الواحد رغم نجاح بعض المغامرات الصحفية»، مشيراً إلى أن الصحافة أصبحت في فترة من الفترات «جزءاً مما تشرف عليه إدارة متخصصة في جهاز الأمن والمخابرات في البلاد».

جهاز الأمن يهدد أحزاباً سودانية معارضة بالحظر لتحالفها مع الجبهة الثورية

أكد قيادي في المعارضة السودانية، أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني طلب من مجلس شؤون الأحزاب السياسية حظر أحزاب معارضة وقع أعضاء فيها وثيقة مع تحالف حركات متمردة تحمل السلاح ضد حكومة الخرطوم، تنص على العمل على إسقاط نظام الرئيس السوداني عمر البشير. ويشمل طلب الأمن والمخابرات الوطني الذي قدم إلى هذه الهيئة الحكومية التي تسجل الأحزاب السياسية، حزب الأمة الذي يرأسه الصادق المهدي رئيس وزراء الحكومة المنتخبة التي استولى منها البشير على السلطة بانقلاب عسكري، كما يشمل المؤتمر الشعبي برئاسة الزعيم الإسلامي التاريخي الدكتور حسن الترابي والحزب الشيوعي السوداني، حسبما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

وعرض حزب المؤتمر الشعبي في مؤتمر صحافي، رسالة في هذا الشأن، قال إن الفريق محمد عطا رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني أرسلها إلى مجلس شؤون الأحزاب السياسية.

والأحزاب الثلاثة إضافة لأحزاب أخرى جزء من تحالف معارض لحكومة البشير وقع الشهر الماضي وثيقة أطلق عليها اسم «الفجر الجديد»، في العاصمة الأوغندية كمبالا مع الجبهة الثورية.

والجبهة الثورية تحالف لثلاث حركات تقاتل الحكومة في إقليم دارفور غرب السودان منذ عام 2003 هي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور وجناح مني أركو مناوي، إضافة إلى الحركة الشعبية قطاع شمال السودان التي تقاتل الحكومة السودانية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وتنص الوثيقة على إسقاط نظام البشير الذي يحكم السودان منذ 23 عاماً بعد أن استولى على السلطة بانقلاب عام 1989، وأعيد انتخابه عام 2010، في انتخابات قال عنها الاتحاد الأوروبي إنها تفتقر للمعايير الدولية.

وقال الفريق محمد عطا في رسالته التي بعث بها إلى مجلس الأحزاب: «بتوقيعهم لهذه الوثيقة فإنهم يدعمون الجبهة الثورية التي تحمل السلاح ضد النظام الدستوري القائم في البلاد».

محمد عطا